E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

# قضايا سياسية

# Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٣
Issue 83

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول/ ٢٠٢٥
Oct. - Nov. - Dec. / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨٣
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

# قضايا سياسية
# Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

## هيئة التحرير

| | |
|---|---|
| أ.متمرس د. رياض عزيز هادي | المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية . |
| أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح | جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية |
| أ.متمرس د. صالح عباس محمد | جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية |
| أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم | جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية |
| أ.د. ياسين سعد محمد | جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية. |
| أ.د. كاظم علي مهدي | جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية. |
| أ.د. محمد كريم كاظم | جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية. |
| أ.د. لبنى خميس مهدي | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. |
| أ.د. وليد سالم محمد | جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية. |
| أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة | جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية . |
| أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان | جامعة البصرة – كلية القانون |
| أ.د. مرتضى ساهي شنشول | جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية. |
| أ.د. احمد عبد السلام وليد | جامعة الاسكندرية – مصر |
| أ.د. عبد الحسين شعبان | الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان). |

## الفريق الفني والاداري

| | | |
|---|---|---|
| مبرمج . رؤى عبد الحسين<br>أدارة الموقع الاليكتروني | مدير . فرح سهيل<br>الشؤون الادارية والمالية | م.م. زهراء كريم جاسم<br>متابعة الابحاث |
| م.م محمد مجيد حسين<br>ابحاث طلبة الدراسات العليا | م.د. مصطفى صادق عواد<br>ادارة صفحات التواصل | أ.د.حذام بدر<br>تدقيق اللغة العربية |

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

# قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

# مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

**توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي**
**مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.**
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

**E-ISSN 2790-2404**
**P- ISSN 2070-9250**
**DOI prefix: 10.58298**

# جدول المحتويات


| التسلسل | اسم البحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | دور حلف الناتو في الحرب الروسية – الاوكرانية (2022_2023)<br>أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي | 1_ 19 |
| 2 | دبلوماسية المصالح والشراكات الروسية مع القوى الصاعدة الكبرى (الصين– الهند) لدعم عالم متعدد الأطراف<br>أ.م.د. عطارد عوض عبد الحميد الشريفي | 39_20 |
| 3 | العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2003 دراسة تحليلية<br>أ.م.د. رنا مولود شاكر | 55_40 |
| 4 | (دور وتأثير القوة الناعمة في إدارة الأزمات السياسية) تقييم الإعلام الكوردي في إدارة الأزمات مابين الإقليم و بغداد، من منظور نخبة من الأكاديميين في كوردستان<br>أ. م.د . شيرزاد سليمان عبدالله أ.م.د. به هات حسيب قه ره داخي | 77_56 |
| 5 | دور القوى الكبرى في مستقبل هيمنة الدولار الامريكي على النظام النقدي الدولي (دراسة تحليلية)<br>م.م تغريد حسين محمد أ.د عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى | 95_78 |
| 6 | العودة الى ساحة الصراع الدولي في السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا وحلف شمال الاطلسي (الناتو) بعد عام 2014<br>م.م. فنر عماد خليل أ.د. شيماء عادل فاضل | 111_96 |
| 7 | (ما بعد الأخلاق الإنسانية –الأخلاق العلائقية) جدلية العلاقة بين ما بعد الإنسانية والوعيّ الاصطناعي<br>الدكتور سومر منير صالح | 129_112 |
| 8 | خلاف الحزبين الدستوريين القديم و الجديد حول مدلول الإستقلال الداخلي والتام (31 جويلية – 8 أوت 1954): مجادلة سياسية أم قانونية ؟<br>د.مراد المولاهي | 142_130 |
| 9 | التعددية الثقافية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر<br>م. د. علي غانم حامد الطائي | 159_143 |
| 10 | التنافس الجيوسياسي بين الصين وامريكا: دراسة في المحفزات الاقتصادية والعسكرية<br>م.د. علي حسن هويدي | 177_160 |
| 11 | مسارات القوة الذكية وتأثيرها على مستقبل السياسة الخارجية الامريكية<br>م.د. علي محمد أمنيف الرفيعي | 191_178 |
| 12 | الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة كتهديدات مترابطة للسلام المستدام في الدول الهشة: منظور بنيوي<br>م.د مصطفى صادق عواد | 208_192 |

| | | |
|---|---|---|
| 13 | أثر التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي في العراق<br>م.م. عبدالله أحمد درع | 221_209 |
| 14 | سياسات الطاقة الصينية بعد عام 2020: الاتجاهات والمستقبل<br>المدرس المساعد غسق صادق عبدالرضا | 238_222 |
| | مراجعة مقال م.م محمد معن محسن | أ _ ح |
| | مراجعة مقال م. د زهراء حسن كاظم | خ_ص |
| | مراجعة مقال م.د حيدر قحطان سعدون | ض_هـ |

# التنافس الجيوسياسي بين الصين وامريكا: دراسة في المحفزات الاقتصادية والعسكرية[∇]

# Geopolitical Competition between China and America: A Study of Economic and Military Motivations

م.د. علي حسن هويدي* Dr. Ali Hasan Howidy

**الملخص:**

يشهد النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين تغييرات كبيرة بسبب ظهور قوى دولية جديدة، وعلى رأسها جمهورية الصين الشعبية، التي استطاعت إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والعسكرية على مستوى العالم، مما يهدد الوضع المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية. يُعتبر التنافس بين الصين وأمريكا أحد أبرز جوانب التغيير في النظام العالمي الحالي، حيث يتضمن أبعادًا تتعلق بالجغرافيا السياسية، والاقتصاد، والعسكر، والتكنولوجيا. يقوم هذا البحث بتحليل عوامل هذا التنافس من جانبين رئيسيين: الجانب الاقتصادي الذي يمثل القوة المحركة لنمو وتأثير الصين في الأسواق العالمية، والجانب العسكري الذي يعد وسيلة للردع والتحكم في العلاقات الدولية. إن فحص هذا التنافس يساعد على فهم كيفية تحرك القوى في النظام الدولي الجديد، وتحليل ما إذا كانت هذه الصراعات ستؤدي إلى إعادة توازن القوى أو إلى مواجهة مباشرة بين القوتين العظمتين.

**الكلمات المفتاحية:** التنافس السياسي، الصين وأمريكا، القوة الاقتصادية الصينية، القدرات العسكرية الصينية، الاقتصاد الأمريكي، القدرات العسكرية الأمريكية.

**Abstract:**

The international system in the twenty-first century is undergoing profound transformations due to the rise of new global powers, most notably the People's Republic of China, which has succeeded in reshaping the global balance of economic and military power, thereby challenging the long-standing dominance of the United States. The Sino-American rivalry represents one of the most prominent manifestations of this transformation, encompassing intertwined geopolitical, economic, military, and technological dimensions. This research analyzes the key determinants of this competition through two main perspectives: the economic dimension, which drives China's growth and influence in global markets, and the military dimension, which embodies the tools of deterrence and control in international interactions. Studying this rivalry provides a framework for understanding the dynamics of power in the emerging international order and assessing whether this confrontation will result in a rebalancing of global power or escalate into a direct strategic conflict between the two major powers.

**Keywords: Political rivalry, China and the US, Chinese economic power, Chinese military capabilities, US economy, US military capabilities**

∇ تاريخ التقديم : 2025/ 10/21 تاريخ القبول: 2025/12/16 تاريخ النشر: 2025 /12/31

* جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية – قسم الدراسات الدولية ali.h@copolicy.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
/ | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

**المقدمة:**

يعد الصراع الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أبرز التحديات التي تواجه النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين. فالصين، التي حققت نمواً اقتصادياً هائلًا خلال العقود الأخيرة، تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية لتصبح القوة العظمى الأولى على مستوى العالم، مما يخلق صراعًا مستمرًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحتفظ بموقعها كأكبر قوة اقتصادية وعسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. هذا التنافس يعكس تفاعلاً معقدًا بين المحفزات الاقتصادية والعسكرية، حيث تتداخل الاستراتيجيات الاقتصادية، مثل مبادرة الحزام والطريق، مع القوة العسكرية المتزايدة، مما يساهم في تعزيز قدرة الصين على التأثير في الشؤون العالمية.

في المقابل، تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها الدولية من خلال تطوير قدراتها العسكرية وتحقيق التفوق التكنولوجي، إلى جانب دعم تحالفاتها الاستراتيجية في مناطق متعددة من العالم. هذا الصراع يتجاوز الحدود التقليدية للمنافسة الاقتصادية ليشمل محاور متعددة، مثل الأمن السيبراني، والتحكم في تكنولوجيا الاتصالات، والحروب التجارية التي تشهد تصعيدًا مستمرًا. ولا تقتصر تداعيات هذا التنافس على الجوانب الاقتصادية والعسكرية فقط، بل تمتد إلى مجالات السياسة الدولية والنظام العالمي متعدد الأقطاب.

من هنا، تأتي أهمية دراسة هذا التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة من خلال تحليل المحفزات الاقتصادية والعسكرية التي تقف وراء استراتيجيات كلا الطرفين. تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في هذا التنافس، مع تقديم رؤية شاملة لفهم ديناميكيات العلاقات بين القوتين العظميين في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية.

**أهمية البحث:** تنبع قيمة البحث من عدة نقاط:

1. يساهم في توسيع الفهم الخاص بالعلاقات بين الصين وأمريكا من منظور جيوسياسي، ويحلل جوانب القوة الاقتصادية والعسكرية في الاستراتيجيات العالمية.
2. تساعد النتائج صانعي القرار في الدول النامية على فهم التغيرات في النظام الدولي وكيف يمكنهم استخدامها لصالحهم.
3. يأتي هذا البحث في وقت يشهد زيادة في المنافسة على القيادة العالمية، مما يجعل دراسة كيفية تطور الصين واستجابة الولايات المتحدة أمرًا أساسيًا لفهم اتجاهات النظام الدولي في المستقبل.

**إشكالية البحث:** تشمل مشكلة البحث السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي درجة ساعد العنصران الاقتصادي والعسكري في تشكيل أساسيات المنافسة الجيوسياسية بين الصين وأمريكا، وكيف أثر هذا التنافس على هيكل النظام العالمي الحالي والمستقبلي؟

ويرتبط بهذه المشكلة مجموعة من الأسئلة الثانوية، منها:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ما هي العوامل الاقتصادية التي جعلت الصين تواجه الولايات المتحدة كمنافس قوي؟

كيف استخدمت الولايات المتحدة قدراتها الاقتصادية والعسكرية للحفاظ على موقعها البارز؟

ما هو نوع العلاقة بين القوة الاقتصادية والعسكرية في تعزيز المكانة الجيوسياسية لكل من الدولتين؟

كيف سيتطور التوازن الاستراتيجي بين الطرفين في ظل التغيرات الدولية الحالية؟

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فكرة رئيسية تقول إن التوتر الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة يزداد بسبب زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية لكل منهما، مما يجعل هذا الوضع جزءًا أساسيًا من النظام الدولي الحالي وليس مجرد مرحلة مؤقتة.

كما تتضمن بعض الافتراضات الثانوية:

1. إن النمو الاقتصادي للصين يشكل تحديًا حقيقيًا لهيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي.
2. أن الولايات المتحدة تستغل تميزها في المجالات العسكرية والتكنولوجية للحد من هذا النمو.
3. أن استمرار هذا التوتر سيدفع النظام العالمي نحو تعددية الأقطاب.

**منهجية البحث:** تنطلق منهجية الدراسة من منهج الوصف والتحليل لدراسة العوامل الاقتصادية والعسكرية التي تؤثر على المنافسة بين البلدين، من خلال دراسة الوثائق والتقارير الدولية بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية والعسكرية الحديثة. كما تم استخدام منهج المقارنة لتحديد أوجه الشبه والاختلاف في القدرات والسياسات بين الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى استخدام المنهج الجيوسياسي الذي يفسر العلاقات الدولية بناءً على توازنات القوة والمصالح.

**هيكلية البحث:** تنقسم الدراسة إلى الى محورين فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

اولاً: الوسائل الاقتصادية للمنافسة والقدرات العسكرية للصين، ويتناول تطور القوة الاقتصادية للصين داخليًا وخارجيًا، ومبادراتها الاستراتيجية مثل الحزام والطريق، بالإضافة إلى تطورها العسكري.

ثانياً: آليات المنافسة الاقتصادية والقدرات العسكرية للولايات المتحدة، حيث يتناول عناصر القوة الاقتصادية الأمريكية ودورها في النظام المالي العالمي، بالإضافة إلى تفوقها العسكري وهيمنتها الاستراتيجية

## اولاً: وسائل التنافس الاقتصادية والقدرات العسكرية الصينية

يعتمد نجاح الصين وتأثيرها في النظام العالمي على عدة أسس مهمة تؤثر في تصرفات الدول الأخرى، وذلك يرتبط بأهداف سياستها الخارجية لضمان مصالحها الوطنية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، حدثت تغيرات مفاجئة عادت بتوازن القوى في العالم، حيث انهار الاتحاد السوفيتي وظهرت الولايات المتحدة كقوة رئيسية وسيطرت على الساحة الدولية. هذا ألهم بروز قوى جديدة، وكان أبرزها الاقتصاد الصيني الذي دخل في منافسة مع الدول الكبرى، خصوصًا الولايات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المتحدة. قامت الصين بتعزيز قدراتها في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، مما جعلها قوة فعالة ومؤثرة في الساحة الدولية (صايم، 2024، صفحة 45) .

بعد انتهاء الحرب الباردة، عملت الصين على تعزيز قوتها الشاملة مقارنةً بالقدرات المحدودة التي كانت تمتلكها قبل ذلك. واتبعت مقتضيات ما بعد الحرب الباردة وما حدث فيها، مما جعلها قوة مؤثرة. أدركت الصين أن تأثيرها لا يقتصر على ما تمتلكه من موارد اقتصادية، بل تحتاج أيضًا لتطوير مجالاتها المتنوعة (إبراهيم، 2024، صفحة 78) .

**1- القدرات الاقتصادية الصينية**

ومع ذلك، فإن مراجعة لتاريخ تطور القوى الاقتصادية والسياسية في العالم توضح أن هناك تغيرات كبيرة حدثت في القوى العالمية خلال الأربعمائة عام الماضية. التغيير الأول كان صعود أوروبا لتصبح قوة عظمى خلال القرن السابع عشر. أما التغيير الثاني، فقد بدأ مع بزوغ الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر، حيث أصبحت القائدة العالمية في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ظهر لاعب جديد في الساحة السياسية والاقتصادية، وهو الصين، التي تمتلك إمكانيات تمكنها من أن تكون قوة مؤثرة في النظام الدولي وتلعب دورا مهما في الأحداث الاقتصادية والسياسية حول العالم، مما يمكنها من تغيير موازين القوى في المستقبل (مغاوري، 2007، صفحة 8) .

**أ/ القدرات الاقتصادية الصينية الداخلية.**

لقد قامت الصين بتأسيس بنيتها التحتية الاقتصادية تحت قيادة المأوية، مما ساعدها في بدء تقدمها الاقتصادي. بعد ذلك، في عام 1978، جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح عندما تولى "دينغ شياو بينغ" الحكم وقدم فكرة "الخيار الجديد"، الذي كانت رؤيته تهدف إلى بناء أساس قوي في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لكي تتمكن الصين من المنافسة في السوق العالمية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر القوة الاقتصادية الأولى عالمياً. بدأ اقتصاد الصين في تسريع وتيرته نحو أن يصبح الأقوى على مستوى العالم، محققا نتائج بارزة، خاصة في معدلات النمو الحقيقية، وزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد جعل هذا التقدم بعض المراقبين يرون أن القرن الحالي قد يصبح قرناً للصين (دندن، 2015، صفحة 94) .

خلال فترة الإصلاح والانفتاح، استخدمت الصين سياسة اقتصادية تعتمد على إزالة القيود الاشتراكية والتوجه نحو الرأسمالية، مما أدى إلى دمج الاثنين تحت مسمى "تجربة اقتصاد السوق الاشتراكي". كانت هذه التجربة تتم بنموذج خاص في قطاع واحد، ثم تُعمم على باقي القطاعات. ومع بدء النهضة الاقتصادية في الصين، واجهت البلاد بعض التباطؤ بسبب فشل سياسة الاستقلال الذاتي والقصور في

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الادخار المالي، مما أثر سلبًا على الاقتصاد وأدى إلى حاجة الحكومة لإعادة النظر فيها وتطوير تدابير جديدة (كنعان، 2016، صفحة 42) .

• إلغاء القرارات المركزية وتحويلها إلى الحكومات المحلية.

• السماح للمواطنين بامتلاك وسائل الإنتاج وتشجيع الإنتاج للتصدير.

• فتح الأسواق وإلغاء التخطيط المركزي، مع التركيز على أهمية السياسة النقدية والمالية في المشروعات الكبيرة.

• إدخال أنظمة جديدة مثل نظام الحوافز لتحسين الإنتاج، وتقليل الفجوات بين الريف والمدن، ونظام شراء المشاريع الصغيرة العائلية.

• فتح الاقتصاد الصيني للاستثمار الأجنبي للاستفادة من التكنولوجيا والتمويل.

• إعادة تنظيم التوازن بين الادخار والاستهلاك لتحقيق توازن أفضل، من خلال زيادة الادخار المحلي، ونقل الفائض من العمالة من القطاع الزراعي إلى الصناعي، وتشجيع الحكومة على نظام الادخار عن طريق رفع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تحسينات أخرى في القطاع المصرفي لتطوير القروض والادخار وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية. كل هذا كان دليلا على تقدم الاقتصاد الصيني (حسن، 2024، صفحة 73) .

استنادًا إلى ذلك، بدأت علامات الإصلاح الاقتصادي في المناطق الريفية بهدف تطوير القطاع الزراعي الذي يعتبر أساس الاقتصاد الصيني. الغرض الرئيسي من هذا الإصلاح هو تحسين مستوى المعيشة للشعب الصيني الذي يقدر بحوالي 1. 416 مليار نسمة، مما دفع قادة الإصلاح لوضع خطة تنموية شاملة للمناطق الحضرية عام 1984. هذه الخطة تضمن تحويل إدارة المشاريع الحكومية من أشخاص يطبقون القوانين إلى أفراد يتمتعون بالاستقلال الاقتصادي ويتحملون المسؤولية بالكامل عن نتائج أدائهم، مما يتيح للحكومة التركيز على التحكم في الاقتصاد الكلي وفتح الأسواق وتطويرها. وهذا ساعد على تنشيط الاقتصاد الصيني ورفع مستوياته بشكل ملحوظ (السلمي، 2021، صفحة 35) .

من خلال ذلك، تمكنت الصين من تحقيق عدة خطوات نحو إصلاح القطاع الزراعي، تليها إصلاحات في القطاع الصناعي، عن طريق استراتيجيات وسياسات تبقي الحكومة في موقع الموجه للإصلاحات. وذلك يشمل منهجية تجريبية ترشد عملية التحول الاقتصادي عبر تحقيق نجاحات مرحلية تبرر المزيد من الإصلاحات العميقة. ونظرًا لنجاح الإصلاحات الصينية، اعتبرت الحكومة أنه من الضروري نقل هذا النجاح إلى مراحل متقدمة عبر الانفتاح على العالم الخارجي، وإقامة مشاريع مشتركة مع الاستثمار الأجنبي في المناطق الساحلية، مما يعزز نمو الاقتصاد الصيني (زانج، 2001، صفحة 84) .

علاوة على ذلك، بدأت الصين في الانخراط في الاقتصاد العالمي وانضمت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1980. كما تبنت استراتيجية لتعزيز القطاع الخاص، حيث اتبعت الحكومة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

سياسة تدريجية لفتح البلاد على العالم من خلال توجيه بعض المناطق التي تتناسب مع الانضمام إلى السوق العالمية، مما يساعد على تعزيز قدرتها التنافسية. ففي عام 1980، تم إنشاء أربع مناطق اقتصادية مفتوحة، وفي عام 1985، تم توسيع هذه المبادرة لتشمل 14 منطقة، مما شكل حزامًا حدوديًا مفتوحًا على العالم ومرتبطًا بالمدن والموانئ الساحلية. من خلال ذلك، أصبح لتخطيط استراتيجي تأثير كبير على الأداء الداخلي للصين، مما ساهم في زيادة قوتها الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، بالإضافة إلى اعتماد متزايد على التجارة الخارجية (المعيني، 2018، صفحة 64) .

تجربة الصين الاقتصادية أحدثت تغييرات كبيرة انعكست بشكل إيجابي في:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع دخل المواطنين في الصين.
- تحقيق قفزات ملحوظة في النمو الاقتصادي المستمر بفضل قدراتها الذاتية في الادخار، والاستثمار، والفائض التجاري، والتجارة الحرة، وذلك يعد المحرك الأساسي للنمو والتقدم.

يمكن ملاحظة أن الاقتصاد الصيني حقق نموًا مستدامًا بفضل:

- الصادرات القوية والاستهلاك المرن.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية.
- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، مما ساهم في دعم كبير للاقتصاد الصيني حول العالم.
- تدفق الاستثمارات المالية نحو البلاد.
- تنافسها مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة.
- توجه العديد من الدول العربية والخليجية والأفريقية نحو الصين، حيث يعمل أكثر من 475 ألف عامل وخبير صيني في مشاريع تنفذها شركات صينية في الخارج (دندن، 2015، صفحة 71) .

في عام 2008، حدثت أزمة مالية كبيرة أثرت على الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى انهيارات في اقتصادات العديد من الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية. ومع ذلك، أنقذ الاقتصاد الصيني البلاد من آثار هذه الأزمة بشكل أفضل من معظم الدول الأخرى. ففي نفس العام، أعلن مجلس الدولة الصيني عن خطة تحفيزية بقيمة 40 تريليون يوان، أي حوالي 585 مليار دولار أمريكي، بهدف حماية الصين من الأثر السلبي للأزمة. هذه الخطة ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي بدعم مشاريع الاستثمار، ونتج عن ذلك أن تجاوزت الصين الأزمة بشكل إيجابي مع زيادة الناتج المحلي وتراجع معدلات التضخم. بيد أن السياسات التي اتبعت لتعزيز النمو تسببت في تفاقم بعض التحديات في الاقتصاد الكلي. وقد كان هناك تركيز على برنامج لتحفيز الاستثمار وأيضاً على الإنفاق العائلي المنخفض نسبياً في معالجة هذه القضايا (زكي، 2025، صفحة 62) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

نتيجة لالتزام الحكومة الصينية بتطوير أنظمتها الاقتصادية، أصبحت الاعتمادات على الاستثمارات الأجنبية شديدة الأهمية، حيث سجلت البلاد مستويات قياسية في هذا المجال. في عام 2012، بلغت الاستثمارات الأجنبية في الصين 196 مليار دولار، وهو ما يعد أكبر رقم استثماري يتم استقباله من دولة واحدة في ذلك العام، متفوقة على الولايات المتحدة التي كانت تستقطب استثمارات بقيمة 168 مليار دولار. بحلول عام 2014، ارتفعت الاستثمارات الصينية بحوالي 14 مليار دولار مقارنة بسنتي 2012 و2013. وفي بداية عام 2018، أعلنت الحكومة الصينية عن تغيير بعض السياسات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الانفتاح في السوق وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات، ونتيجة لذلك، زاد الاستثمار الأجنبي بنسبة 2. 3% ليصل إلى 81. 8 مليار دولار (حسين، 2011 ، صفحة 95) .

أحرزت الصين تقدمًا كبيرًا في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية، وأثر هذا بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية عالميًا ومحليًا. وبسبب الأهمية الكبيرة للصين في العلاقات الاقتصادية الدولية، وانخفاض الإنتاج في معظم البلدان جراء انتشار فيروس كورونا، استغلت الصين هذه الظروف لتعزيز مكانتها في الأسواق. أصبحت الصين المصدّر الأساسي للكمامات وأجهزة التنفس والبدلات الواقية، وفي مارس 2020، حققت الصين إيرادات تصل إلى 1. 4 مليار دولار من تصدير المواد الطبية إلى الخارج، بما في ذلك 40 مليار كمامة، وأكثر من 37 مليون بدلة واقية، ومليوني ميزان حرارة بالإضافة إلى أجهزة تهوية ومجموعات اختبار (لوفات، 2020، صفحة 94) .

وبناءً على ما سبق، كان لتفشي فيروس كورونا تأثيرات واضحة على الاقتصاد الصيني:

• انكمش الاقتصاد الصيني، الذي كان يمثل 11. 72% من النمو العالمي، بنسبة 6. 8% في الربع الأول من عام 2020، بعد أن حقق نموًا بنسبة 6% في الأشهر الأخيرة من 2019. هذا يعتبر أكبر انكماش منذ عام 1992، مما يدل على الأثر الكبير لتفشي الفيروس. كما أن الإجراءات الصحية التي فرضتها السلطات على جميع الأنشطة التجارية غير الضرورية أدت إلى تراجع القطاع الصناعي .

• وارتفع معدل البطالة إلى مستويات تاريخية، حيث بلغ 6. 2% خلال شهر في عام 2020.

– انخفض الفائض التجاري للصين بشكل كبير ليصل إلى 19. 9 مليار دولار أمريكي في مارس 2020، وكذلك تراجع احتياطي النقد الأجنبي الصيني إلى 460. 85 مليار دولار أمريكي، وانخفضت قيمة احتياطات الذهب إلى 100. 79 مليار دولار أمريكي في نهاية فبراير 2022 (زكي، 2025، صفحة 55) .

– خسرت الصناديق السيادية الصينية حوالي 40 مليار دولار نتيجة انتشار فيروس كورونا منذ بداية عام 2020، مثل بنك الصين للإنشاء والبنك الصناعي والتجاري الصيني والبنك الزراعي للصين. في النهاية، يمكننا أن نشير إلى أن تقديم الصين للمساعدات الطبية والإنسانية للعديد من الدول لمكافحة فيروس

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كورونا – كوفيد 19، من اليابان إلى بيرو، ومن بلجيكا إلى جنوب إفريقيا، يهدف إلى تحقيق مكاسب استراتيجية في دول تظهر انفتاحًا أكبر تجاه الصين ومشاريعها، خاصة مبادرة "الحزام والطريق" التي سنتناولها في جزء يتعلق بالقدرات الاقتصادية للصين في الخارج (القلعجية، 2017 ، صفحة 72) .

**ب/ القدرات الاقتصادية الصينية الخارجية.**

في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، أصبحت الصين قوة اقتصادية كبيرة في العالم. ركزت سياستها على حماية اقتصادها القوي وتوسيعه على نطاق عالمي، كما أرادت تحديد مكانتها في النظام العالمي الحديث و أن تلعب دوراً مهماً في العلاقات الإقليمية والدولية. هذا أدى إلى تكوين تحالفات اقتصادية مثل مجموعة "بريكس" وإطلاق مشاريع ضخمة مثل مبادرة الحزام والطريق (صباغ، 2020، صفحة 51) .

تتكون مجموعة "بريكس" من خمس دول هي:

البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا. حققت هذه الدول نمواً اقتصادياً غير مسبوق ساعدها على أن تكون في موقع قيادي عالمياً. كان أول اجتماع لزعماء "بريكس" في ييكاتيرينبرغ في روسيا عام 2009، حيث تم الاتفاق على:

- متابعة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية.
- تعاون في المجالات المالية ومعالجة قضايا الغذاء.

انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة في عام 2011، وأصبح اسمها "بريكس" بدلاً من "بريا". معاً، تسيطر هذه الدول على حوالي 18% من الاقتصاد العالمي، بإجمالي ناتج محلي يبلغ حوالي 15. 5 تريليون دولار. تعقد قمة "بريكس" سنوياً، حيث يتم مناقشة العديد من القضايا السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، إضافة إلى تحديد فرص التجارة والتعاون الاقتصادي (صايم، 2024، صفحة 42) .

بعد الأزمة المالية في عام 2008، زاد الاهتمام بمجموعة "بريكس" بسبب نمو الاقتصاد العالمي الذي تأثر بعامين:

الأول كان تدهور الاقتصاد في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة.

الثاني هو استمرار نمو اقتصادات الدول الناشئة بما فيها دول "بريكس"، والتي لها كثافة سكانية عالية تجعلها أحدث سوق في العالم.

يمكن القول إن الصين تميّزت في "بريكس" لكون اقتصادها يتأثر بشكل كبير بالتحديات المالية، كما أنها تحقق نمواً كبيراً مقارنة بالدول التقليدية، بينما اقتصادات تلك الدول الغربية تقتصر على نسبة 2%. كل عضو في المجموعة يعوض نقص الآخر. في عام 2017، استضافت الصين القادة في القمة التاسعة تحت شعار شراكة أقوى لمستقبل أفضل. مدحت الصين توجهات المجموعة ووصفتها "بالعقد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الذهبي"، ودعتهم لتعزيز التعاون والتنمية العالمية في مواجهة الولايات المتحدة (البازي، 2024، صفحة 31) .

تسعى دول "بريكس" لتشكيل تكتل دولي يقوده كل من الصين وروسيا لأخذ دور قيادي في النظام العالمي الجديد، مع أهداف مثل:

- تحطيم الهيمنة الأمريكية وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب يقوم على القانون الدولي وحقوق الإنسان.
- إصلاح صندوق النقد الدولي لضمان مشروعيته وفاعليته.
- السعي لتحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لذا، يُعتبر هذا التجمع مهماً جداً بالنسبة للصين، لأنها ترى فيه وسيلة لتعزيز قوتها في النظام الدولي.

**مبادرة الحزام والطريق:** تسعى الصين من خلال هذه الخطة الاقتصادية إلى تطبيق استراتيجيتها خارج حدودها، بهدف إنشاء طرق برية ومائية تربط بينها وبين أوروبا، مروراً بآسيا بما في ذلك الشرق الأوسط وإفريقيا. هذا سيساعد على تعزيز النمو الاقتصادي للصين، خاصة في وسط وغرب البلاد، بالإضافة إلى زيادة النمو في الدول الأخرى. مشروع "الحزام والطريق" يعد من أكبر الممرات الاقتصادية عالميًا، حيث يضم حوالي 25 دولة تمثل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويعيش بها نحو 62% من سكان العالم، وتمتلك حوالي 75% من الطاقة المطلوبة عالميًا. تستهدف استراتيجية الصين ربط أوروبا من خلال الموانئ، والطرق السريعة، وشبكات الاتصالات، وسكك الحديد على مسارين (ياسين، 2022، صفحة 75) :

1): الحزام وهو طريق الحرير الذي يمتد من غرب الصين إلى أوروبا عبر وسط وجنوب آسيا.

2): الطريق الذي يشير إلى الطريق البحري الواصلة بين الصين ودول جنوب وشرق آسيا بالإضافة إلى دول الخليج وشمال إفريقيا لتصل إلى أوروبا عبر بحر جنوب الصين، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر.

كما أن مبادرة الحزام والطريق تتكون من ستة ممرات اقتصادية، والتي تشمل ما يلي:

- الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين ومنغوليا وروسيا.
- الممر البري الجديد بين أوروبا وآسيا.
- الممر الاقتصادي الذي يربط الصين ببلدان وسط وغرب آسيا.
- الممر الاقتصادي الذي يربط الصين بشبه الجزيرة الهندية والصينية.
- الممر الاقتصادي الذي يربط الصين بباكستان.
- الممر الاقتصادي الذي يجمع بين بنغلادش والصين والهند وميانمار. كما أن هدف الصين من مبادرة الحزام والطريق هو:
- تعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الصين والعالم.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فقد تم خفض حدود مليون جندي بحلول عام 2014، بدأت الصين بإنشاء بنك الاستثمارات الآسيوية للبنية التحتية، حيث خصصت له حوالي 50 مليار دولار. يساهم هذا البنك في دعم جميع المشاريع التي تنبثق عن مبادرة "الحزام والطريق". أنشأت الصين أيضًا صندوق طريق الحرير برأس مال قدره 40 مليار دولار. في عام 2012، بلغت قيمة التجارة بين الصين والدول على طول الحزام والطريق حوالي 913 مليار دولار. حصلت هذه المبادرة على دعم من الأمم المتحدة وأغلب المؤتمرات الدولية، بالإضافة إلى بعض حلفاء الولايات المتحدة التقليديين مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. كل هذا ساعد في تعزيز مكانة الصين على المستوى العالمي. وبالتالي، ساهمت هذه المبادرة في دعم الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التجارة العالمية، وظهرت في سياق المنافسة بين الصين والولايات المتحدة على النفوذ والتجارة. كذلك، تعكس هذه الأحداث مخاوف الولايات المتحدة من أن تتفوق الصين وتصبح القوة الاقتصادية الرئيسية في العالم، مما يقلل من تأثيرها. يمكن القول إن النجاح الكبير للصين في تطوير اقتصادها جعلها تتجاوز الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت حصة الصين من الناتج العالمي حوالي 16. 48٪ مقارنة بـ 16. 28٪ للاقتصاد الأمريكي (المعيني، 2018، صفحة 82) .

**2- القدرات العسكرية والأمنية الصينية**

تثير الاستراتيجية العسكرية للصين الكثير من النقاش. يعود ذلك إلى عدم دقة الأرقام التي تعلنها الحكومة الصينية فيما يتعلق بالإنفاق والتقدم العسكري، حيث تتحفظ الصين عن نشر الأرقام الحقيقية خوفًا من إزعاج الدول الكبرى. يمكن القول إن الصين تتبع سياسة التكتّم بشأن تحسين قدراتها العسكرية والاقتصادية لتفادي عرقلة تقدمها من قبل القوى الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة. وفقًا للمذهب العسكري الصيني، تسعى القيادة العسكرية إلى تعزيز قدراتها من خلال القيام بإصلاحات كبيرة في هيكل القوات وعقيدتها ونظم التدريب والتوزيع (مغاوري، 2007، صفحة 66) .

تشكل الاستراتيجية العسكرية الصينية أحد العوامل الأساسية التي تعتمد عليها الصين في حل القضايا الوطنية والإقليمية، خاصة خلال فترة الحرب الباردة. يمتلك الجيش الشعبي الصيني نظام قتال منظم من الوحدات والأفراد والمعدات العسكرية الثقيلة والطائرات، مما يجعله يتفوق على أي جيش آخر في آسيا. يتكون الجيش الصيني من حوالي 52 مليون جندي، مما يجعله الأكبر عالميًا من حيث العدد. إضافة إلى ذلك، يوجد حوالي 300 مليون إنسان مؤهل للخدمة العسكرية في الصين، حيث يتم تجنيد ما يقارب 9 ملايين سنويًا. أيضًا، تحتوي القوات الاحتياطية البرية والشرطة العسكرية وشبه العسكرية على أكثر من 800 ألف فرد. تم إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية الصينية في عهد "دينغ هيساو بينغ" من خلال تحسين نوعية وكمية القوات. وقد تضمن ذلك تقليص عدد الجنود بشكل تدريجي بدءًا من نصف

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مليون حتى الوصول إلى 200 ألف جندي في عام 2005، ورغم هذه التخفيضات، ظل الجيش في المرتبة الأولى عالميًا (غازي، 2020، صفحة 87) .

كما بدأت الحكومة الصينية في إعادة ترتيب الرتب العسكرية التي تم إلغاؤها في عهد "ماو"، لأنها كانت تُعتبر رمزًا للفروق الطبقية. وتم تحويل النظام العسكري من نظام تطوعي إلى نظام للخدمة الإلزامية. كما كانت هناك جهود لتحديث قدرات الجيش من خلال بناء غواصات تقليدية، حيث أصبح أسطول الغواصات في المركز الثاني على الصعيد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، كانت الصين تعمل على تطوير برنامج الأسلحة النووية، إذ بدأت تجري أول تجاربها على الصواريخ البعيدة المدى منذ بداية الثمانينات، فضلاً عن تعزيز مهاراتها في إطلاق الأقمار الصناعية. وفي 2002، بدأت الصين إجراء اختبارات على الغواصات التي تحمل الصواريخ الاستراتيجية (زانج، 2001، صفحة 90) .

تسعى الصين أيضًا إلى تحسين قدراتها العسكرية باستمرار، حيث شهدت الميزانيات العسكرية زيادة مستمرة، مما ساهم في تعزيز قدراتها العسكرية بشكل كبير، بالإضافة إلى تطوير ونشر أنواع جديدة من الأسلحة.

وفقًا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية، تمتلك الصين صواريخ باليستية متوسطة المدى تستطيع استهداف الأهداف على الأرض والبحر، كما تمتلك غواصات متطورة وأنظمة تسليح وتقنيات حديثة للدفاع الجوي. تمتلك أيضًا طائرات مقاتلة متطورة وتبني حاملات طائرات ذات قدرات ذاتية، بجانب تقوية أسطولها البحري ليعمل في المسافات البعيدة. بالإضافة إلى ذلك، تطور الصين أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية وأنظمة مضادة للصواريخ العابرة للقارات، وتسعى لتوسيع تحالفاتها العسكرية في مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا، القريبة من الهند وتايوان (كنعان، 2016، صفحة 98) .

إن تعزيز القوة النووية يعتمد بشكل أساسي على الإرادة السياسية، فهي تتكامل مع القوة العسكرية التقليدية لمواجهة التهديدات المحتملة للأمن الوطني الصيني، ومن أهم تلك التهديدات:

– زيادة القدرات العسكرية للصين وارتفاع الإنفاق العسكري المستمر مما يجعل البيئة الأمنية أكثر تعقيدًا، وهذا مصدر قلق للإدارة الأمريكية.

– زيادة نشاط الحركات الانفصالية خصوصًا الأزمات المتكررة في مضيق تايوان.

– النزاعات الحدودية الناتجة عن وجود العديد من الدول المجاورة للصين، مما قد يؤدي إلى مشكلات مستقبلية ويشكل ضغطًا على صانعي القرار الصينيين.

– تصاعد المنافسة العسكرية بين الصين ودول أخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال سباق التسلح على المستويين الكمي والنوعي.

إضافة إلى ذلك، نمت قدرة الصين على تصدير الأسلحة، حيث أصبحت تنافس الولايات المتحدة في هذا المجال، إذ احتلت الصين المرتبة الثالثة عالميًا بحصة تبلغ 57% من صادرات الأسلحة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العالمية. كما أن تطوير الصين لإنتاج الأسلحة المتطورة جعلها لاعبًا مؤثرًا بين الدول المصدرة للأسلحة (مثل الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، وألمانيا)، بالإضافة إلى دورها في تشكيل النظام الدولي كقوة مؤثرة في القضايا العالمية والإقليمية (المعيني، 2018، صفحة 77) .

## ثانيآ: اليات التنافس الاقتصادية والقدرات العسكرية الأمريكية

تكون التأثيرات السياسية على المستوى الدولي فعالة وقويّة استناداً إلى مجموعة من العوامل التي تضفي عليها مصداقية، حيث تؤثر الدولة في خيارات الدول الأخرى بسبب قدراتها. قوة الدولة لا تقتصر فقط على القوة العسكرية، بل تشمل أيضًا مواردها المادية والمعنوية. وبالتالي، يُنظر إلى قوة الدولة من خلال قدرتها على التأثير بشكل خارجي في تصرفات الآخرين، بما يتماشى مع أهداف سياستها الخارجية، مما يضمن لها حماية وتحقيق مصلحتها الوطنية (غازي، 2020، صفحة 77) .

هناك دول تتمتع بتوازن بين ثلاثة جوانب للقوة، وهي القوة العسكرية (العمل العنيف)، القوة الاقتصادية (الثروات)، بالإضافة إلى المعرفة التقنية والثقافية (المعرفة). بينما قد توجد دول أخرى تفتقر إلى التوازن، حيث تمتلك دول اثنان من مصادر القوة أو واحدة فقط. من هنا، يمكن أن تكون هناك دول تتمتع بمستوى عالٍ في مصادر القوة، بينما أخرى تكون في مستويات أدنى (البازي، 2024، صفحة 78) .

سنناقش في هذا البحث أن الولايات المتحدة تمتلك عناصر القوة الشاملة، مما يتيح لها منافسة الصين والتأثير على قرارات الدول الأخرى لتحقيق أهدافها ومصالحها. إن قوة الولايات المتحدة في التأثير والتنافس لا تعود فقط إلى قدراتها العسكرية الهائلة، بل أيضًا إلى قدراتها الاقتصادية.

### 1- القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم، حيث لا يمكن مقارنته بحجم أي اقتصاد آخر. يعتمد هذا الاقتصاد على نظام السوق الحر والاستثمار والمنافسة التجارية، وتعتبر الولايات المتحدة الرائدة عالميًا في الناتج القومي الإجمالي الذي بلغ حوالي 13 تريليون دولار في عام 2006، وهو يعادل تقريبًا 30% من الناتج القومي العالمي (السلمي، 2021، صفحة 44) .

أيضًا تُعتبر الولايات المتحدة القوة التجارية الكبرى، حيث شكلت قيمة صادراتها حوالي 11. 9% من إجمالي صادرات العالم، وبلغت قيمة وارداتها حوالي 18. 6% من إجمالي واردات العالم. وذكر وزير الخارجية الأمريكي كارلوس غوتيرز أن الزيادة في الصادرات الأمريكية ترتبط باتفاقيات التجارة الحرة، إذ قال: "رغم أن دول اتفاقيات التجارة الحرة تمثل فقط 73% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن صادرات الولايات المتحدة لتلك الدول تمثل 42. 5% من إجمالي صادراتها " (لوفات، 2020، صفحة 45) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بعد ما فهمت الولايات المتحدة كيف أن الأبعاد الاقتصادية مهمة، بدأت في وضع خطة مالية تهدف إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي. أنشأت العديد من المؤسسات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. كما عملت على تأكيد سيطرتها على هذه الهيئات الدولية لتلبية مصالحها الاقتصادية. من الجدير بالذكر أن هذه المؤسسات تتجه نحو تطبيق مبادئ السوق الحرة التي تتماشى مع توجهات الدولة والمجتمع الأمريكي وأيديولوجيتها الليبرالية. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الولايات المتحدة في العديد من الأحيان من توجيه قرارات تلك المنظمات بناءً على اعتبارات سياسية لخدمة مصالحها، خصوصًا في مواجهة بعض الدول التي تتعارض مع سياستها، مثل الصين. لذا، فإن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة على مستوى العالم تأتي من امتلاكها لمعظم الشركات المتعددة الجنسيات. من بين 500 شركة كبرى حول العالم، هناك 164 شركة أمريكية، بالإضافة إلى أن 32 من هذه الشركات تحتل المراتب الأولى بين المئة. كذلك، نشاط الشركات الأمريكية يشمل كافة مجالات الإنتاج والخدمات، بينما الشركات الصينية تتواجد في مراكز متدنية مقارنة. لا يزال الدولار الأمريكي هو العملة الأولى التي تحتفظ بها الدول، ويشكل حوالي 20% من احتياطيات العملات الأجنبية لدى البنوك المركزية (دندن، 2015، صفحة 75) .

في المجال الزراعي، تُعتبر الولايات المتحدة من أكبر الدول المنتجة للغذاء في العالم. على الرغم من أن القطاع الزراعي يمثل فقط 3% من إجمالي قوة العمل الأمريكية، وهي نسبة أقل مقارنة بالوظائف في التعليم أو البحث، إلا أن الإنتاج الزراعي لا يزال مرتفعًا وموفرًا. تصل صادرات الحبوب العالمية إلى 200 مليون طن سنويًا، تساهم الولايات المتحدة بنصف هذه الكمية، مما يعني أنها ستتحكم في إنتاج الغذاء مستقبلًا وستصبح أداة ضغط سياسي. لقد أثرت قدرات الاقتصاد الأمريكي أيضًا على الوضع الداخلي، حيث يُعتبر دخل المواطن الأمريكي مرتفعًا جدًا مقارنة بالصين. وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي إلى حوالي 42 ألف دولار في عام 2005، مما جعله الأول عالميًا من حيث الاستهلاك الفردي، الذي بلغ حوالي 68% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. مما سبق، نرى أن الاقتصاد الأمريكي قوي وجميع عناصره تدعمه، مما يعزز مكانته كدولة عظمى في العالم ويجعله قادرًا على السيطرة على جميع جوانب الاقتصاد العالمي لتحقيق مصالحه في الهيمنة والنفوذ والمنافسة مع الصين (صايم، 2024، صفحة 76) .

**2- القدرات العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.**

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات عسكرية كبيرة لا يمكن مقارنتها بدول أخرى، مما جعلها تحتفظ بدور مهم في السياسة الدولية.

ترتبط القوة العسكرية للولايات المتحدة بشكل تقليدي بعدد الجنود الموجودين في الجيش، حيث يصل العدد إلى حوالي 1. 48 مليون جندي موزعين بين مختلف الفروع العسكرية المعروفة. بالنسبة للأسلحة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النووية، تمثل الولايات المتحدة الدولة الأولى عالمياً سواء من حيث كمية الأسلحة أو من حيث جودة الأسلحة النووية المتطورة بسبب التكنولوجيا العالية المستخدمة فيها، حيث تمتلك أكبر عدد من الرؤوس النووية، والذي يبلغ حوالي 15 ألف رأس نووي (إبراهيم، 2024، صفحة 64) .

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الولايات المتحدة أكبر عدد من الغواصات وبعيدة المدى من الطائرات القاذفة، وهي الدولة الوحيدة التي تملك برنامج حرب النجوم الذي يمنحها، دون غيرها من الدول، حماية ضد أي هجوم نووي خارجي. ترتبط القدرات العسكرية الأمريكية بقدرة تدميرية كبيرة، فبينما ترتبط الأسلحة التقليدية بمستوى دمار يتجاوز 10 آلاف مليون طن من مادة تي إن تي، وهو ما يساوي أربعة أضعاف جميع القوة التدميرية المستخدمة في الحرب العالمية الثانية، فإن الأسلحة النووية قادرة على تدمير العالم أكثر من ست مرات متتالية. فيما يتعلق بالنفقات العسكرية، تعتبر الولايات المتحدة الأكثر إنفاقاً في العالم، حيث كان إنفاقها حوالي 400 مليار دولار في عام 2005، مقارنة بالصين التي أنفقت نحو 90 مليار دولار في نفس العام (غازي، 2020، صفحة 61) .

توفر الإمكانيات الاقتصادية والصناعية للولايات المتحدة فرصة لنشر قواتها العسكرية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الحرب لأمريكا أو لحلفائها عند الحاجة. على الرغم من البعد الجغرافي لجبهات القتال عن الأراضي الأمريكية، إلا أن ذلك دفعها للعمل بجد للتخلص من آثار الحرب ودمارها، مما استدعى زيادة الجهود في التنظيم والتنسيق والتسليح والنقل والاتصال (السلمي، 2021، صفحة 30) .

بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقًا، فإن الولايات المتحدة لديها نفوذ عسكري كبير من خلال شبكة تحالفات استراتيجية عالمية لا تزال قوية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي تتمثل في حلف الناتو. هذا الحلف يعتبر وسيلة للولايات المتحدة لتبرز دورها العسكري ليس فقط في أوروبا ولكن أيضًا في مختلف أنحاء العالم. كما أن نوعية هذا الدور قد تغيرت، إذ لم يعد يركز فقط على الأمور الأمنية، بل أصبح يشمل أيضًا التعامل مع التهديدات الجديدة مثل الإرهاب، والانتهاكات لحقوق الإنسان والديمقراطية، بالإضافة إلى حماية المصالح الاقتصادية لأعضائه من خلال تأمين الإمدادات الأساسية، خاصة البترول، لأعضاء الحلف (مغاوري، 2007، صفحة 59) .

علاوة على ذلك، أصبحت صادرات الولايات المتحدة وسيلة لتعزيز قوتها وسيطرتها عالميًا، ولإضعاف خصومها. وهذا يتضح من خلال سيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول حلف الناتو، مما منحها ميزة مقارنة ببقية الدول في الحلف.

من ناحية أخرى، أظهر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية لعام 2004، والذي كان بعنوان "تقرير هيكل القواعد"، أن البنتاغون يمتلك أو يستأجر حوالي 702 قاعدة عسكرية في 130 دولة، بالإضافة إلى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

6000 قاعدة أخرى داخل الولايات المتحدة، وكذلك العديد من القواعد في كوسفو وأفغانستان والكويت وإسرائيل وقرغيزستان وقطر وأوزبكستان.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أظهرت البيانات الرسمية لاستراتيجية الولايات المتحدة الحاجة إلى الحفاظ على هيمنتها من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية أو فعل ذلك مباشرة. كما أكدت أنها يجب أن تمتلك قوة كافية تمنع الخصوم من محاولة بناء قدراتهم العسكرية لمنافسة القوة الأمريكية أو التفوق عليها. وقد منحت تلك الأحداث الولايات المتحدة الفرصة للتلاعب بالقانون الدولي والهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، وتجاهل القوانين المحلية داخل الأراضي الأمريكية (زانج، 2001، صفحة 31) .

لذا، تسعى الولايات المتحدة من خلال إعادة تنظيم وتوزيع قواتها العسكرية إلى تعزيز مشروع الهيمنة وبناء إمبراطوريتها في القرن الواحد والعشرين من خلال استخدام قوتها العسكرية لهذا الغرض. كما تهدف إلى البقاء كأقوى قوة عسكرية وكأكبر نفوذ في معظم أنحاء العالم. مما سبق، يمكن أن نستنتج أن قوة الولايات المتحدة العسكرية الكبيرة مقارنة بالصين ودول أخرى قد مكنتها من التفوق العسكري الملحوظ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وغياب القوى المنافسة لها، مما سمح لها بتوظيف هذا التفوق لتحقيق أهدافها ومصالحها (إبراهيم، 2024، صفحة 69) .

## الخاتمة:

تُعدّ العلاقة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة من أبرز الموضوعات التي تشغل الساحة العالمية في الوقت الراهن، لما لها من تأثير بالغ على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. لقد شهدت هذه العلاقة تحولاً نوعياً في السنوات الأخيرة، حيث بدأ التنافس بين القوتين العظمتين يتصاعد بشكل ملحوظ على خلفية نمو الصين السريع في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وتزايد اهتمام الولايات المتحدة بمواصلة هيمنتها على الساحة الدولية. تعدّ المحفزات الاقتصادية والعسكرية من العوامل الأساسية التي تساهم في دفع هذا التنافس إلى مستويات جديدة، حيث تسعى كل من الصين وأمريكا إلى تعزيز قوتها الاقتصادية من خلال المبادرات التجارية، الاستثمارات، والتكنولوجيا المتقدمة. في المقابل، لا يمكن تجاهل الجوانب العسكرية التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من هذا التنافس، حيث تسعى كل من الدولتين إلى تحقيق التفوق في مجالات الدفاع والأمن الدولي. تعدّ منطقة المحيط الهادئ والشرق الأوسط من أبرز مناطق التوتر والتنافس بين الصين وأمريكا، حيث تشهد هذه المناطق تعزيزاً مستمراً للوجود العسكري الأمريكي والصيني على حد سواء.

عليه، فإن التنافس الجيوسياسي بين الصين وأمريكا يمثل تحدياً كبيراً ليس فقط للمنطقتين الآسيوية والأمريكية، بل للعالم بأسره. إن التفاعلات بين هاتين القوتين تعكس بوضوح الصراع العالمي حول إعادة تشكيل النظام الدولي، إذ يعكس هذا الصراع تبايناً في الأيديولوجيات، المصالح الاقتصادية، وطموحات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

القوة العسكرية. على الرغم من وجود العديد من الجهود الدولية الرامية إلى التهدئة وتخفيف حدة هذا التنافس، إلا أن الصراع ما زال يمثل نقطة مفصلية في تحديد ملامح المستقبل العالمي.

**الاستنتاجات:**

1. التحول الاقتصادي الصيني: ساهم النمو الاقتصادي السريع للصين في زيادة نفوذها العالمي، مما جعلها أحد المحفزات الرئيسية للتنافس مع الولايات المتحدة على المستوى التجاري والتكنولوجي.
2. الهيمنة العسكرية: تعدّ القوة العسكرية الأمريكية هي الأكثر تأثيراً في العديد من المناطق الاستراتيجية، ولكن الصين تسعى بجدية لتعزيز قدراتها العسكرية لمنافسة الولايات المتحدة في بعض المناطق مثل بحر الصين الجنوبي.
3. التأثير على العلاقات الدولية: ينعكس التنافس الجيوسياسي بين الصين وأمريكا على العلاقات الدولية، حيث تتأثر العديد من الدول الكبرى بتحولات التحالفات العسكرية والاقتصادية بين القوتين.
4. التكنولوجيا والتنافس التكنولوجي: تسهم التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس من شبكات الاتصال، والفضاء في تعزيز المنافسة بين الصين وأمريكا، حيث تسعى كل دولة للاستفادة من هذه التقنيات لتحقيق التفوق العسكري والاقتصادي.
5. المخاطر على الاستقرار العالمي: على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء التوترات، فإن التنافس الجيوسياسي بين الصين وأمريكا قد يؤدي إلى تقلبات في النظام الدولي، مما يشكل تهديداً للاستقرار العالمي في مجالات التجارة، الأمن، والدبلوماسية.

**التوصيات:**

1. من الضروري تنويع الشراكات الدولية بين الشرق والغرب لتجنب الاعتماد على أي محور كبير.
2. يجب الاستثمار في المبادرات الاقتصادية الصينية دون أن يؤثر ذلك سلباً على العلاقات مع الغرب لتحقيق توازن المصالح.
3. هناك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات المقارنة لفهم تأثير التنافس بين الصين وأمريكا على الأمن الإقليمي والاقتصاد العالمي.
4. يجب تعزيز التعاون العالمي بين المؤسسات للحد من التوترات الاستراتيجية الناتجة عن صراع النفوذ بين القوتين.
5. ينبغي متابعة تطور مبادرة الحزام والطريق ورؤية كيفية تأثيرها في تغيير الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للعالم.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

## References:

**مصادر باللغة الانكليزية:**

*BRICS is an acronym for the grouping of the world's leading emerging economies, namely Brazil, Russia, India, China and South Africa. http://www.brics2018.org.za/what-brics..*

*China Foreign direct investment 1997-2018, Trading Economics, 2018. Link: https://tradingeconomics.com/china/foreigndirect-investment.(بلا تاريخ) .*

*New Rules On Foreign Investment In China ,2018 – Plmj Network your Lusophone Partner, AUG 2018..*

***مصادر باللغة العربية:***

*بدر صايم. (2024). "التنافس الأمريكي الصيني وتداعياته على النظام الدولي"، مجلة حمورابي، العدد 50.*

*دعاء منعم ياسين. (2022). "التنافس الاقتصادي الصيني – الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 98،العراق.*

*رفيقة وحركاتي، فاتح صباغ. (2020). تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة بتعاون مع جامعة لجيلالي لياس ، الجزائر ،العدد20 .*

*سيف نايف ودعاء ضياء إبراهيم. (2024). "الحضور الصيني في الشرق الأوسط وأثره على الوجود الأمريكي"، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد 4، العدد 2،القاهرة.*

*طاهر حمدي ورحاحلة،حازم تيسير كنعان. (2016). الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط1.*

*عبد القادر دندن. (2015). الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية: دراسة ميدانية (الصين)، عمان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي.*

*علي شلبي مغاوري. (2007). الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام، القاهرة- مصر، العدد: 167.*

*فاطمة الصمادي. (2020). "إيران والصين ومعاهدة الـ25 عامًا: هل تتحول العلاقات إلى شراكة استراتيجية عميقة؟"، مركز الجزيرة للدراسات،الرياض.*

*قصير فرحان حسن. (2024). "مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ضوء التنافس الأمريكي الصيني"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 5، العدد 7 ،بغداد.*

*محمد بن صقر السلمي. (2021). "التنافس الأمريكي الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،طهران.*

*محمد غازي. (2020). "الصراع الأمريكي الصيني وأثره على النظام الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات،الرياض.*

*محمد كاظم المعيني. (2018). المعيني،محمد كاظم ، ايكولوجيا الارتقاء الصيني وتجليات المستقبل: دراسة في الإمكانيات والتحديات، بيروت: لبنان، مكتبة السنهوري .*

*محمود البازي. (2024). "من الحروب التجارية إلى الذكاء الاصطناعي: المنافسة الأمريكية-الصينية"، عربي 21، قضايا وآراء، بيروت.*

**This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0**

محمود زكي. (2025). "تحولات السياسة الخارجية الصينية: من الدبلوماسية التقليدية إلى الصعود السلمي"، مجلة الدراسات التجارية والإدارية، المجلد 6، العدد 2،عمان.

مني يونس حسين. (2011 ). حسين،مني يونس ، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاا وحجم الطلب في الصين للأعوام (2001 – 2009 ) مجلة بحوث عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العددان53– 54 .

هيو لوفات. (2020). "هل ستكون الهيمنة المقبلة على الشرق الأوسط للصين؟"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 122،بغداد.

وسيم خليل القلعجية. (2017 ). روسيا الأوراسيا: زمن الرئيس فلاديمير بوتن (بيروت: لبنان، ،الدار العربية للعلوم الناشرون.

وي وي زانج. (2001). الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، دراسات علمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، العدد11.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0